

قانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٥

بربط موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية
للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١٧٥٤١٧٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وخمسة وسبعين مليوناً وأربعين مليوناً وسبعين عشر ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٢٤٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده أربعة وعشرون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- أجور بمبلغ ٩١٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٥٤٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٦٤٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده أربعة وستون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ٣٩٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده تسعة وثلاثون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) كله فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بمبلغ ١١٤١٧٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وأحد عشر مليوناً وأربعين مليوناً وسبعين عشر ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- استخدامات استثمارية بمبلغ ١١٦٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٩٩٨١٧٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بمبلغ ١١٤١٧... جنيه (فقط وقدره مائة وأحد عشر مليوناً وأربعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٠٨١٧... جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بلغ ٦٠٠٠٤ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونيو سنة ٢٠٠٥ م) .

حسني مبارك

موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية

(القديمة بالجنيه)

عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦

		بيان	
		الاستثمارات الجارية:	الإيرادات الجارية:
ال أجور	٩١٠	٦٥٠	٣٠٠٥/٣٠٠٦
إيرادات النشاط الجارى	٦٦٤	٦٥	٣٠٠٥/٣٠٠٦
إيرادات أخرى	٣٠٣	٦٧٤	٣٠٠٦
جملة الإيرادات الجارى والتحولات الجارية	٦٩٦	٦٩٦	٣٠٠٥/٣٠٠٦
فائض العمليات الجارية:			
فائض حكومة	٣٩٥	٣٦٥	٣٠٠٦
جملة الموارضة الجارية	٣٦٥	٣٩٥	٣٠٠٦
أغير ادوات الرأسمالية:	٣٩٥	٣٦٥	٣٠٠٦
جملة الموارضة الجارية	٣٦٥	٣٩٥	٣٠٠٦
الاستثمارات الرأسمالية:	١١٦	١١٧	٣٠٠٦
استخدامات استثمارية	١١٦	١١٧	٣٠٠٦
تحويلات رأسمالية	١٣٣	١٣٣	٣٠٠٦
فرض رتبهيلات ائتمانية كلها تفرض من بنك الاستئثار	٦٦٠	٦٦٠	٣٠٠٦
إيرادات رأسمالية متتنوعة	٦١٧	٦١٧	٣٠٠٦
أغير ادوات الرأسمالية	٦٧٣	٦٧٣	٣٠٠٦
جملة الإيرادات الرأسمالية	٦٨٨٢	٦٨٨٢	٣٠٠٦
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٦١٤١٧	٦١٤١٧	٣٠٠٦
إجمالي الموارضة	٦١٦٧	٦١٦٧	٣٠٠٦

٤- الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ تابع (د) في ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠٥